العدد (1691) السنة السابعة - الثلاثاء (5) كانون الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

مشاريع على الورق

عبد الزهرة المنشداوي

(سوف نشهد) هذه اللازمة دائما ما نجدها على لسان المسؤولين ممن أوكلت لهم مهمة إقامة مشاريع تهم المواطنين ويمكن لها ان تخفف عن الصعوبات التي يجدونها في شتى المجالات، منها مشاريع الطاقة وتعبيد الطرق وتصفية المياه وإقامة المصافي والمراكز الصحية والمستشفيات التي يمكن لها ان تسهل من عملية حصول المواطن على الوقود بايسر الطرق.

مشاريع على الورق لا عد لها ولا حصر ولكنها تبقى أسيرة (السوف) يتحدث عنها المسؤول وسرعان ما يعتريها النسيان او التناسي فلا يحصل منها المواطن على شيء يذكر،مع انه كان قد سمع عن المبالغ الضخمة المخصصة لها من خزينة الدولة.

المواطن ومن خلال تتبعه لهذه المشاريع ومساراتها والقائمين عليها خلص، الى حقيقة ان أسس تنفيذ المشاريع وتفعيلها يتحكم فيه مقدار الفائدة المجنية التي تتحقق للقائمين عليه، اما أهمية المشروع وحاجة المواطن اليه فهذا امر غير ذي بال، ان لم يحقق البعض فوائد ربحية على حساب المواطن يجنيها من خلال طرق غير شرعية،و منها استخدام قوائم أسماء وهمية تفيد في ظاهرها ان أعدادا هائلة من العاملين تم تشغيلهم فالمشروع يهمل ويركن على الرفوف ما دام يحقق فائدة المواطن وليس المسؤول .

هذا ما يستنتجه البعض من تعطيل تنفيذ اعمال ومشاريع كان يمكن لها ان تخدم المواطن في منطقته وفي بيته وفي الشارع الذي يقطعه يوميا ويعاني ما يعاني .

في حين نعتقد ان الأساليب المعتمدة في تفعيل تنفيذ المشاريع المتعاقد عليها مع جهات خارجية سواء كانت شركات أجنبية او عراقية لا تخضع للآلية التي يتوجب العمل عليها في هذا المضمار .

المواطن لا يعلم ان كانت هناك عطاءات تفتح من قبل لجان مختصة لتفضيل جهة دون غيرها من اجل إحالة العمل.

أيضاً هناك امر يتوجب الالتفات اليه وأخذه بعين بالاعتبار ونعني به ان المشاريع التي يخطط لها ويرصد المال العام من اجل تنفيذها يتوجب على المعنيين بالأمر ان يركزوا على الأهم ومن ثم الأهم ولكن الذي يحدث هو العكس وعلى سبيل المثال منطقة من المناطق تخلو من خدمات صحية او مدرسة ابتدائية ترى العمل فيها يقوم على قدم وساق في إنشاء متنزه يكلف ما يكلف من أموال طائلة كان يمكن استغلالها في مجال اكثر أهمية .

لذلك ما يطالب به المواطن بإنشاء مشاريع جدية وخالصة لا يشوبها الاستغلال او منفعة المقاول او الشركة اكثر من منفعة المواطن نفسه.

تقرير

من الممارسات السلبية التي بدأت تجد لها أرضا خصبة لدى فئة الأطفال داخل المجتمع العراقي هي ظاهرة التدخين.
ولمعرفة ما تحمله هذه الظاهرة من تأثيرات سلبية على صحة المدخنين والتي بدأت تستشري وبشكل ملفت للنظر بين الأطفال ارتأينا أن نجري عدة لقاءات لمعرفة ذلك.

ظاهرة التدخين عند الأطفال بين البيت والمدرسة

تغري حتى الطفل

صفية المغيري

لقاؤنا الأول مع بائع السكائر (رضا عبد الكاظم) في إحدى مناطق بغداد الشعبية فقال لنا: أبيع السكائر في منطقتي واعرف جميع الذين يدخنون شبابا كانوا أم أطفالا، وحقيقة يوجد أطفال تتراوح أعمارهم مابين ١٠ -١٥ سنة يدخنون بشكل مستمر ويبتاعون كميات كبيرة من السكائر تفوق أحيانا المدخنين من كبار السن (البالغين).

جميع الأطفال المدخنين الذين يبتاعون السكائر هم من الذكور الذين لا تعرف عوائلهم بهذه الممارسات الخاطئة، واغلبهم من عوائل يكون الأب وإلام من المدخنين وهؤلاء الأطفال يعانون من إهمال واضح من قبل عوائلهم ولا توجد متابعة لما يفعلونه فمنهم من ترك المدرسة ومنهم يتسرب منها دون علم الأهل .

قال لنا المعلم (سرمد الخفاجي): الطالب يدخل المدرسة وهو في سن السادسة وبحكم اختلاطه مع طلبه آخرين يمتلكون صفات سلبية تكون المشكلة في تقبل هذه الممارسات إذ تكون الإدارة (إدارة المدرسة) غافلة عنها الأمر الذي يجعل المشكلة تتنامى ويصبح من المستحيل السيطرة عليها.

هناك عوائل كثيرة تبعث أبناءها إلى المدرسة وهي مطمئنة بأنهم ذاهبون لتلقي دروس في التربية أولا والتعليم ثانيا متجاهلين متابعتهم وما يتمتعون به من مستوى علمي وأخلاقي داخل المدرسة .

ذكر لي احد الطلبة انه يتبادل السكائر مع طالب أخر داخل المدرسة وهذا مرض خطير، لذا يجب المتابعة وهي ضرورية من قبل الأهل لتنشئة جيل يستطيع التمييز بين التصرف الايجابي والسلبي ويبعد العائلة عن مطبات هي في غنى عنها.

ويقول المواطن (جعفر صادق) ولديه خمسة أطفال: المعروف عن الطفل انه يكسب من محيطه داخل المدرسة أو البيت مما يدور بشأنه من صفات ايجابية كانت أو سلبية والتركيز هنا يكون على المدرسة لأنها المكان الوحيد الذي يختلط فيه بأطفال على مستويات مختلفة وغالبا ما يوجد طلبة يمارسون حالات غير صحيحة مثل (التدخين) ويمثلون دائرة داخل هذه المدرسة أو تلك وتجدهم يؤثرون بمن ينضم إليهم، فالمدرسة والبيت لهما دور كبير في الحد من هذه الظاهرة.

يجب أن نركز على أن يكون للمدرسة دور واضح وتحمل المسؤولية في الحد من هذه الظواهر هكذا بدا الحديث الباحث الاجتماعي (سلام كاظم) وأضاف :وان تحاسب أدارة المدرسة أذا قصرت في احتواء بعض الطلبة الذين هم بحاجة إلى الرعاية والحماية خصوصا المعرضين للانحراف نتيجة إهمال أسرهم.

وللطب كلمته

ذكر لنا الدكتور (عباس إبراهيم الوندي) من دائرة صحة بغداد – الكرخ: هناك مخاطر جسيمة على صحة الطفل المدخن من جراء استنشاق السموم التي تحتويها السيكارة.

اكتشفنا أن الأطفال المدخنين يستهلكون كميات كبيرة من السكائر الأمر الذي يعرضهم لأمراض خطيرة في أعمار أو في مراحل مبكرة من العمر (الشباب) وهذا يهدد مستقبل كثير من الشباب والأطفال المدخنين ناهيك على ممارسة التدخين عند الأطفال تعد خرقا اجتماعيا للعائلة.

فهنا يجب أن تكون هناك حملات إعلامية وإعلانية ولاسيما الموجهة منها إلى طلاب المدارس وان تقوم بدور ايجابي في التوعية في مضار التدخين وتأثيره السلبي على صحة الإنسان ولابتعاد هؤلاء الشباب الصغار عن هذه الظاهرة يجب منع (الحملات الدعائية) لشركات صناعة ونقول من جانبنا.

ظاهرة التدخين عند الأطفال منتشرة وبدرجات متفاوتة حسب المرحلة العمرية وطبيعة حياة الطفل، فالطلبة الذين تركوا المقاعد الدراسية ومستواهم العلمي ضئيل نجدهم الأكثر ميلا لهذه الحالة التي يجدون فيها ممارسة لحرياتهم المقيدة داخل المدرسة فضلا عن الإهمال الذين يعانون منه داخل عوائلهم، أما تلاميذ المدارس الابتدائية فلا يوجد بينهم المدخن ألا بنسب متفاوتة، وهناك حالات شاذة تحصل نتيجة عدم تعاون العائلة مع أدارة المدرسة.

وأيضا لا يقف الأمر عند التدخين فقط فالسكائر بحاجة إلى نقود والأطفال لا يحصلون على نقود كافيه وهذا قد يدفع المدمن على التدخين إلى ممارسة أمر مشين آخر ألا وهو السرقة او ما شابه ذلك، ومنها تكون مسؤولية العائلة بالدرجة الأساس حيث يجب أن نتابع الطفل داخل البيت والمدرسة ومع أصدقائه ولابد من أن يكون هناك تعاون بين جميع الأطراف، المدرسة، والعائلة للحد من هذه الممارسات السلبية داخل المجتمع.

قضية للمناقشة

فضائيات موجهة

بغداد / احمد نوفل

يعد الإعلام من اخطر الأجهزة من حيث التأثير على توجهات المواطن الثقافية والاقتصادية والسياسية ويستطيع خلق الجمهور الذي يوجه سياسة البلد نحو الخطط المرسومة التي يبغيها الموجه.

بعد التغيير حصلت قفزة كبيرة من الناحية الإعلامية في العراق من حيث الكم والتنوع ممثلة في إعداد الفضائيات الموجهة للمواطنين وكذلك الصحف والمجلات التي فاقت إصداراتها إصدارات بلدان عريقة في هذا المجال.

اللافت للنظر ان اغلب، ان لم نقل جميع وسائل الإعلام، تشترك بصفة واحدة هي الداعية للحزب او الكتلة او الجهة التي تسعى لتقلد مناصب السلطة ولكن بطريقة النيل من الخصم بشتى السبل ومنها إلصاق التهم او كيل الشتائم وما الى ذلك من أساليب لا يمكن ان يؤسس عليها إعلاما عراقيا وطنيا يأخذ على عاتقه إشاعة ثقافة عراقية وطنية أصيلة ومميزة.

المتتبع لوسائل الإعلام عندنا لا يجد تلك الوسيلة المعبرة تعبيراً خالصاً عن هموم المواطن ومستقبل البلد المعرض لشتى العواصف المثارة من كل حدب وصوب، لذلك لا يجد فيها هويته العراقية فيضطر للانتقال الى أخرى لا تعنى بشأن العراق او السياسة وتناحر الطوائف وما الى ذلك من امور تنحو نحو التمييز والتفرقة ما بين مكونات الشعب الواحد.

رغم مرور فترة تناهز السبع سنوات على انطلاقة الإعلام العراقي لكن المواطن وجد فيها وسائل غير معبرة عن طموحاته كما كان يعتقد ويتمنى.

في هذه الفترة بالذات يجب ان تنبري وسائل الإعلام بالعمل على بث الثقافة الوطنية الخالصة لتجعل المواطن وهو يتوجه الى صناديق الاقتراع في الدورة الانتخابية المقبلة وهو محصن بوعي يمكن ان ينأى به عن اختيار تلك الجهات التي لا تعتبره أكثر من وسيلة للوصول الى مبتغاها السياسي وبعدها تطوح به بعيدا ولا تهتم لمتطلباته في حياة أفضل أكثر استقرارا واقل عنفا.

بطبيعة الحال نحن لا نطلب التشهير بهذه الجهة السياسية او تلك بقدر ما يهمنا وضع المواطن بحال يمكن له فرز الغث من السمين من اجل بناء مستقبل خال من اية مشاكل يعيش فيه العراقيون دونما تمييز على أساس مناطقي او مذهبي او عرقي .ما نطالب به هو أجهزة إعلامية فاعلة تأخذ على عاتقها تأهيل المواطن للمشاركة في انتخابات هدفها العراق وحده، لجعله اكثر فاعلية في اختيار الأنسب الذي يعول عليه في جعل المعاناة اقل ويحفظ للعراق وحدته الوطنية وتلاحم أبنائه في درء المخاطر المحيطة به.

نعول على وسيلة الإعلام الموجهة لثقافة المواطن دونما غايات ضيقة لا تخدم سوى أقلية تريد العيش من خلال الاتجار بالنزعات وتبني مشاريع الغير التي لا تصب في خدمة المواطنين. نريد منها ان تعرف المواطن البسيط بمقدار فاعلية صوته وقوته لاختيار العراق لا لاختيار هذا وذاك من الذين لا يهمهم الا المغانم والمكاسب الضيقة .ولكن كيف ومتى نحظى بهذا الإعلام هذا ما لا نستطيع الإجابة عنه.

رسالة العدد

وزارة الصحة والـ fps

قبل أن يتخذ أي مسؤول في الدولة قرارا لابد من أن يضع الجانب الإنساني في حسبانه لذلك فان قرار انضمام قوة حماية المنشات (fps) إلى أجهزة وزارة الداخلية بصفة عقد وتحت عنوان (حارس أمني) بعد أن تم إخضاعهم لضوابط التعيين (قيد الانجاز) هو قرار بناء وتكملة وتوحيد لعمل القوات الأمنية العراقية، كوني لست خبيرا أو مختصا أو أكاديميا بهذا الموضوع ولكن بالطبع أن تعيين القوات الأمنية تكون من مهمة وفكر وإستراتيجية الجهات العسكرية حصرا في وزارة الدفاع والداخلية.

وقد شكلت قوة حماية المنشات في مؤسسات الدولة كافة من قبل سلطة الائتلاف الحاكمة بعد سقوط النظام السابق واخص بالذكر هنا قوة حماية منشات وزارة الصحة fpc وأريد أن أعود إلى الوراء وفي أجواء كانت الساحة العراقية متداخلة الخطوط أجندات أجنبية ومجموعات إرهابية وتكفيرية وبقايا النظام السابق وانفلات أمني وانتشار الفوضى و....و....و... في هذه الأجواء تعالت بعض الأصوات ضد قوة الحماية ووصفتها بأنها غير كفوءة وغير فعالة.. ولي رغبة في أن أوضح الصورة أكثر، لقد وقفت هذه القوة وقفة بطولية مشرفة ضد قوى الشر القادمة من خارج الحدود وقامت في الحفاظ على سلامة الأطباء والموظفين والحفاظ على ممتلكات تلك المؤسسة من السرقة، في دولة لم يكن القانون حاضرا لحمايتها. لذلك كانت عنصرا فعالا في الحفاظ والحماية. مع أن الكثير من هؤلاء قد استشهد من جراء الإرهاب الأسود وفي إثناء الواجب.

لذلك أن انضمام قوة الحماية إلى وزارة الداخلية لم يكن بصورة كاملة ومتكاملة علما انهم يتقاضون راتبا مقداره ٤٠٠ إلف دينار، ندعو المسؤولين ذوي الشأن وأصحاب القرار إلى إعادة النظر في موضوع الراتب لان متطلبات الحياة المعيشية اليوم تدعو الى ذلك.

الحارس الأمني
محمد زغير لعيبي

لجنة المفصولين في مجلس الوزراء وهذا المواطن

تم فصلي من وظيفتي عام ١٩٧٩ في الشركة العامة للمقاولات الإنشائية وذلك بسبب مطاردة ابن عمتي وزوج شقيقتي الشهيد (عيسى لفته سيد الحلفي) والذي استشهد في ما بعد عام ١٩٨٣ بعد مواجهة مسلحة ضد أزلام النظام البائد من منتسبي دائرة امن مدينة العمارة .

في عام ٢٠٠٦ تمت إعادتي للوظيفة في الشركة المذكورة بناء على طلب الإعادة الذي تقدمت به أسوة بالمفصولين السياسيين وتم لي ذلك.

لجنة التحقق من المفصولين السياسيين في أمانة رئاسة مجلس الوزراء وبموجب كتابها المرقم ٣١٥٣ في ٢٠٠٩/١١/٣ والمبلغ للشركة الغي شمولي بالإعادة للوظيفة بدعوى ان فصلي منها في حينه قد تم دون باعث سياسي!

مع اني تقدمت بمستندات ووثائق تؤكد مطاردة ابن عمتي وزوج شقيقتي وكنت من ضمن الذين دفعوا ثمن قرابتي له إضافة الى ان شقيقي الأكبر تم استدعاؤه في حينه الى الدوائر الأمنية التي قامت باحتجازه وتعذيبه الى ان فقد الأهلية العقلية وهو الآن مصاب بالجنون وأتكفل بمعيشته لحد هذا التاريخ.

ان الشواهد والدلائل التي تقدمت بها للجنة المذكورة لا يمكن ان تعتريها الشكوك إضافة الى كوني رب عائلة يحق لي العمل والحياة في وطني العراق لذلك أدعو أعضاء اللجنة الى ان يكونوا منصفين في مشكلتي وهم على علم بأن النظام البائد استخدم شتى أنواع التهم لإلصاقها بالمواطنين الأبرياء وخاصة من كان لهم قريب او حتى صديق في صفوف المعارضة آنذاك.

شكاوى

حي الصحة وهذه الشكوى

بعث المواطن نجم عبد الله من سكنة حي الصحة في الشعب برسالة يذكر فيها ان الأزقة في المحلة ٣٣٩ تشكو من طفح مياه مزمن وان المعالجات التي تقوم بها الأجهزة المختصة لا تعدو عن تسليك الانسدادات في الأنابيب التي سرعان ما تعود الى سابق عهدها وتطفح بالمياه لذلك يطالب بحلول جذرية لهذه المشكلة التي يعاني منها المواطنون في الأزقة المذكورة وبما يضمن انسيابية العمل فيها دون مشاكل يتحملها المواطن من انبعاث روائح او طفح الماء داخل المنزل.

ساحة النصر ونفايات مختبراتها

بعث المواطن ليث ياسين من بغداد برسالة يذكر فيها انه كلما مر بساحة النصر صباحا يجد أكواما من النفايات تطرحها المختبرات الطبية متمثلة بأنابيب فحص الدم التي يجدها المواطن مطروحة في عرض الشارع دون الالتفات اليها وجمعها في حاوية او برميل لتفادي مخاطرها الصحية او منظرها الذي لا يليق بساحة مثل ساحة النصر لذلك يتوجب على الأجهزة الصحية وحتى أجهزة أمانة بغداد الإيعاز الى هذه المختبرات لجمع مخلفاتها في حاويات او (براميل) ليتم التخلص منها بدلا من رميها في عرض الشارع.

كاريكاتير..... عادل صبري

آخر إصدارات دور النشر العربية والعالمية
بغداد - ساحة التحرير - مدخل شارع السعدون